الاوسط ، نداء وقرارا . النداء — وهو موجه الى كل « اولئك الذين يشاركون مجلس السلم قلقه من الوضع في الشرق الاوسط » — يطلب القيام بعمل فعال من اجل اعادة السلم الى الشرق الاوسط على اساس : « التطبيق غير المشروط لقرار مجلس الامن بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ولقرار الجمعية العامة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المحتلة اثر حرب ١٩٦٧ ، والاعتراف بكل الدول في المنطقة وبالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وضمان تمتع كل شعوب المنطقة بحقها في اختيار نمط الحياة والتطور الذي تراه مناسبا لها » . اما قرار اللجنة ، وهو وثيقة طويلة تقع في ثلاث صفحات فولسكاب ونصف الصفحة — فهو يشرح في مقدمته الوقائع الاخيرة لقضية الشرق الاوسط موجها اللوم في عدم تطبيق قرار مجلس الامن الى اسرائيل والولايات المتحدة التي « تحاول اخفاء اهدافها السياسية عن طريق المناورات والتآمر . وقد ظهر ذلك من خلال زيارة روجرز الاخيرة » . كذلك اشارت المقدمة الى انه « يوجد في اسرائيل نفسها قوى تزداد معارضتها للحرب والاحتلال . وتناضل من اجل سلم عادل . . » وخصص القرار ثلاث فقرات طويلة لحقوق شعب فلسطين صيغت على اساس مسودة وضعها الوفد الفلسطيني : « للشعب العربي الفلسطيني حق مشروع بالعودة الى وطنه . السلم الدائم في الشرق الاوسط يقتضي الاحترام التام للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حق تقرير المصير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة » . « ان حركة المقاومة الفلسطينية هي جزء متكامل من حركة التحرر العربي وحركة التحرر الوطني في العالم . وهي تتمتع — في نضالها ضد الاحتلال ومن اجل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . . بعطف وتأييد كل قوى الحرية والعدالة والاستقلال الوطني » . « ان مجلس السلم العالمي يقف بحزم ضد كل المؤامرات الموجهة الى حركة التحرر الفلسطينية وبدين الهجمات المستمرة ضد المقاومة التي تقوم بها السلطات الرجعية في الاردن الهادفة الى تصفية المقاومة بهدف ضرب مجمل حركة التحرر العربي ولخدمة مصالح الامبريالية الامريكية والاوساط الصهيونية — الاسرائيلية الحاكمة » . وينتهي قرار اللجنة بالتأكيد على امكان قيام سلم عادل في المنطقة على اساس قرار مجلس الامن وبدعوة « كل المنظمات والحركات الوطنية والعالمية التي تعمل من اجل السلم والعدالة لتوحيد جهودها في هذا الاتجاه . ويطلب الى الحكومة الامريكية ايقاف تأييدها للعدوان الاسرائيلي » .

اثيرت قضية فلسطين ايضا في اللجنة الرابعة ، لجنة العنصرية والاستعمار ، ومع ان هذه اللجنة — بحشدها الافريقي — كانت ترى ان مهمتها الاساسية هي بحث قضية المستعمرات البرتغالية في افريقيا وقضية الفصل العنصري في الاقطار الجنوبية من افريقيا ، والى حد ما قضية التمييز العنصري في الولايات المتحدة وان لا مكان في اللجنة لقضية فلسطين باعتبار ان ثمة لجنة خاصة بذلك ، الا ان اعضاء اللجنة أبدوا تفهما جيدا لقضية عنصرية واستعمارية اسرائيل حين طرحت عليهم القضية في نطاق مفهوم الاستعمار الاستيطاني والتماثل البنيوي بين جنوب افريقيا وجنوب روديسيا واسرائيل . وقد ساعد على ذلك خاصة انتخاب كاتب هذه الاسطر عضوا في لجنة الصياغة . وهكذا نصت المقررات على ان العنصرية هي اساس السياسة الاسرائيلية العدوانية وان اسرائيل قاعدة امبريالية ضد الشعب العربي وضد شعوب افريقيا وآسيا . كذلك اشير الى علاقات اسرائيل المزدهرة بأفريقيا الجنوبية خاصة . ولعل اهم ما قامت به اللجنة الرابعة — واجتماع مجلس السلم بشكل عام — على الصعيد العملي بالنسبة لقضية فلسطين ، هو اصدار توصية بالاحتفال سنويا بذكرى مذبحة كفر قاسم (١٩٥٦/١٠/٢٩) كمثال على عنصرية اسرائيل ، وكمذبحة مشابهة في دلالاتها على مذبحة شاربفيل بأفريقيا الجنوبية التي خلدتها قرارات الامم المتحدة كيوم للاحتفال العالمي بادانة العنصرية .

ملاحظات ومقترحات : طابع التجمع العام لمجلس السلم العالمي يعمل باتجاه اطالة نداءاته وقراراته وتوصياته التي كثيرا ما تحتوي وجهات نظر عديدة يستطيع المدقق ان يرى تناقضا فيما بينها . ولهذا الطابع فوائده واضراره ، وان كنا نرجح فيه جانب الفائدة . ولتوضيح ما نعني يكفي ان نستعيد ما ذكرناه سابقا عن معالجة قضية فلسطين . ترتكز هذه المعالجة على قطبين هما قرار مجلس الامن وحقوق شعب فلسطين . من الواضح ان قرار مجلس الامن لا يضمن حقوق شعب فلسطين بالمعنى الذي يفهمه شعب فلسطين ممثلا بحركة المقاومة .